

السيد اليماني (اليمن :) الدقيقة 14:45 من الفيديو المرفق

اسمحوا لي في البدء أن أشكركم سعادة السفارة دينا فعوار على جهود وفد الأردن الشقيق في هذا المحفل الهام لصالح قضايا المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص التطورات في بلادي اليمن. إن قرار مجلس الأمن (2015) 2216 الذي صدر للتو عن مجلسكم الموقر لهو دليل ملموس على مدى جدية المجتمع الدولي وتصميم مجلس الأمن على الوقوف موحدا إلى جانب شعبنا اليمني حتى يحقق تطلعاته الإنسانية المشروعة لبناء دولة العدل والكرامة الإنسانية والمواطنة المتساوية، دولة ديمقراطية اتحادية مسالمة. ونحن نعتمد اليوم قرارا جديدا شاملا لمعالجة أبعاد الأزمة اليمنية، أعود بذاكرتكم قليلا إلى الوراء، إلى أواخر شهر كانون الثاني/يناير 2013 حينما قام أعضاء من مجلسكم الموقر بزيارة لليمن التقوا خلالها بفخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي وأعضاء الحكومة. لقد شكلت تلك الزيارة التاريخية لمجلس الأمن، والزيارة التي أعقبها للسيد الأمين العام، تأكيدا على التزام مجلس الأمن بتنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ونتائج الحوار الوطني الشامل ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة، وحثا لكافة الأطراف اليمنية لاستكمال السير في عملية الانتقال السياسي السلمية في اليمن. وحينما كان الشعب اليمني - بدعم من المجتمع الإقليمي والدولي - يحث الخطى على طريق استكمال مهام المرحلة الانتقالية والتي كانت قاب قوسين أو أدنى من إنجاز مهمتها التاريخية عبر عرض مشروع دستور الدولة الاتحادية عبر الأطر التشريعية والانتها من الترتيبات الانتخابية، كانت القوى الانقلابية تسارع الخطى لاستكمال مشروعها الانقلابي على نتائج الحوار وشكل الدولة الذي ارتضاه كل اليمنيين، مستهدفة الشرعية الدستورية لمؤسسة الرئاسة اليمنية باعتبارها عائقا أمام مشروعها التصفوي الانقلابي الغاشم. وبالتوازي مع مناخات التصالح والتآخي والحوار التي عبّر عنها كافة أبناء الشعب اليمني من خلال الحوار الوطني الشامل، وتطلعهم لبناء دولة يمنية لا تقوم على القسر والإلحاق والإملاءات والهيمنة، بدأ المشروع الانقلابي بالتحرك في دماج ضمن رؤية طائفية تحركها إصبع خفية في طهران، تشتبك فيه مليشيات الحوثي وأتباع الرئيس السابق صالح. وتواصل الانقلاب وظهرت نواياه التصفوية الطائفية المريضة التي طالما نهبته الحكومة اليمنية إلى مخاطرها الجسيمة على النسيج الوطني والاجتماعي للشعب اليمني. وتسارعت وتيرة الانقلاب بالاعتداء على شرعية الرئيس المنتخب واستبدالها بشرعية انقلابية رفضها شعبنا في كل محافظات الجمهورية،

وخرجت الملايين في صنعاء وتعز وإب وعدن لتواجه رصاص الانقلابيين الهجميين بصدور عارية. ووصل الأمر بالانقلابيين وأعدائهم لمحاولة النيل من رئيس الجمهورية في عدن لوأد شرعيته واستكمال انقلابهم، الأمر الذي دعا فخامة الرئيس للجوء مضطرا ضمن صلاحياته الدستورية إلى دعوة الأشقاء والأصدقاء لحماية الشعب اليمني ووحدة أراضيه بما يتفق م المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وكان رد الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، بحجم المسؤولية التاريخية والمصير المشترك، ردا حازما لصالح حماية الشرعية الدستورية ورفض التدخلات الإيرانية في الشأن اليمني عبر وكلائها المحليين. ولم يُقم الانقلابيون وزنا لعوامل التاريخ الجيوسياسي للمنطقة، ولا للقربى والتداخل الاجتماعي والثقافي. ومن هنا فإنني أؤكد مجددا أن شعبنا اليمني سيذكر دائما بمزيد من العرفان والامتنان نصره الأشقاء في المملكة العربية السعودية وبقية الأشقاء في دول مجلس التعاون لهم في هذه الشدة. ولا يسعنا ونحن نتحدث هنا اليوم، إلا أن ننحني إكبارا واعتزازا بالصمود الأسطوري لرجال المقاومة في عدن وكل الرافضين للانقلاب في صنعاء والضالع وتعز وشبوة والبيضاء ومأرب وإب وكل شبر من أرضنا اليمنية الذين هبوا هبة رجل واحد ضد دعاة الموت والقتل والتخريب والانتقام. ومنذ اللحظات الأولى لانطلاق عمليات عاصفة الحزم، كان الشأن الإنساني هنا في الحكومة اليمنية. وبتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية، عملنا بالتنسيق مع قوات التحالف ومنظمات الإغاثة الإنسانية على حشد موارد كبيرة رصدت من قبل الدول الخليجية الشقيقة لاتخاذ التدابير العاجلة للتخفيف من المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب اليمني في مختلف مناطق اليمن، وتوفير المساعدات الإغاثية والأدوية والمستلزمات الطبية، ونقل الجرحى والمصابين إلى المشافي الخليجية، ومتابعة أوضاع من تقطعت بهم السبل في مطارات بعض الدول المجاورة والعمل على إعادتهم إلى الوطن. ويتواصل الجهد الإنساني عبر منظمات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية. وفي هذه اللحظة التي أتحدث فيها، فإن وزير الخارجية متواجد، بتوجيه من القيادة السياسية، في جيبوتي لتنظيم عمليات الإغاثة بعد إقامة مركز لتجميع الدعم الدولي الإنساني. وبشكل متواز تتواصل جهود الحكومة اليمنية سعيا لتحقيق انفراجة للأزمة السياسية التي تعيشها اليمن منذ انقلاب 21 أيلول/سبتمبر الماضي، وتتواصل المشاورات والحوارات بين مختلف القوى السياسية اليمنية في بعض العواصم الخليجية وفي مقدمتها الرياض. ومن هنا يكتسب قرار رئيس الجمهورية الصادر يوم أمس بتعيين الأخ الأستاذ خالد محفوظ بحاح نائبا

لرئيس الجمهورية، أهمية استثنائية باعتباره توجهها نحو استعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن وجمع الأطراف اليمنية حول مائدة التفاوض تنفيذًا لمخرجات الحوار الوطني واستكمال الانتقال السياسي السلمي في اليمن. إن الطريق للخروج من الوضع الذي يمر به اليمن عبر الحوار والعودة عن منطلق الاستقواء والانقلاب على الشرعية الدستورية، وحينما يعود الانقلابيون عن غيهم ويلتزمون بمقتضيات قرار مجلس الأمن الذي صدر للتو، هو أن يشرع الجميع في ورشة عمل وطنية لإعادة الإعمار وبناء القدرات. وسنعمل مع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي على بناء منظومة للأمن الإقليمي يكون اليمن فيها عنصر استقرار ونماء وسند لأشقائه في الجزيرة والخليج، ويكون جزءا فاعلا فيالمنظومة الخليجية. وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكافة أعضاء المجلس الذين وقفوا دائما إلى جانب شعبنا اليمني وشرعيته الدستورية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس الصابر عبدربه منصور هادي، وأخص بالتحديد أشقاء المصير الواحد والشراكة الأبدية، أشقاءنا في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، وعلى وجه الخصوص، خادم الحرمين الشريفين، على مواقفه الأصيلة مع أشقائه في الجمهورية اليمنية. كما أشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة على مساعيه الجادة لدعم عملية الانتقال السياسي السلمية في بلادي. والشكر موصول إلى الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي نتشرف بأن تكوني سعادة السفيرة العزيزة، دينا قعوار رئيسة للمجلس وممثلة لكل العرب في هذه اللحظات العصبية من تاريخ المنطقة.